الأمم المتحدة

A/HRC/54/23/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 July 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
11 أيلول/سبتمبر – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

زيارة إلى الجمهورية العربية السورية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان*

موجز

قامت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، بزيارة رسمية إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لدراسة أثر الجزاءات الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في البلد وفي الحق في التنمية. وتخلص المقررة الخاصة إلى أن للجزاءات الانفرادية والجزاءات الثانوية والأشكال المختلفة للامتثال المفرط لهذه الجزاءات تأثيراً سلبياً خطيراً على اقتصاد البلد، وتؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وإلى تحديات على الصعيد الإنساني، الأمر الذي تفاقم بسبب النزاع الممتد لفترة طويلة فضلاً عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي حدثت مؤخرا. وقد أدت شمولية أنظمة الجزاءات الانفرادية القائمة ضد الجمهورية العربية السورية والامتثال المفرط المتزايد لها، لا سيما بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، إلى وضع البلد في مأزق مع ما ترتب على ذلك من آثار سلبية خطيرة على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان. وتوصي المقررة الخاصة برفع الجزاءات الانفرادية، وفقاً للمعايير القانونية الدولية ومبدأ بذل العناية الواجبة، تحاشياً لاعتماد سياسات ترمي إلى تجنب المخاطر والامتثال المفرط للجزاءات، وتدعو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التخفيف من الأثر الإنساني السلبي للتدابير القسرية الانفرادية.

* يعمم موجز هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه، المرفق بالموجز، فيُعمَّم باللغة التي قُدّم بها وباللغة العربية فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، عن الزيارة التي قامت بها إلى الجمهورية العربية السورية

أولاً- مقدمة

1- قامت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، بزيارة الجمهورية العربية السورية في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بدعوة من الحكومة. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت ملاحظاتها الأولية إلى الحكومة وعقدت مؤتمراً صحفياً[1].

2- واجتمعت المقررة الخاصة بممثلي الحكومة وأفرقتهم، بما في ذلك رئيس الوزراء؛ ووزير الخارجية والمغتربين؛ والمتحدث باسم مجلس الشعب وعدد من أعضائه؛ ووزير الإدارة المحلية والبيئة؛ ووزير النفط والثروة المعدنية؛ ووزير الصحة؛ ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل؛ ووزير الكهرباء؛ ووزير الصناعة؛ ووزير الموارد المائية؛ ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك؛ ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي؛ ووزير العدل؛ ووزيرة الثقافة؛ ووزير التربية؛ ووزير التعليم العالي؛ ووزير المالية؛ ووزير الداخلية؛ ووزير النقل؛ ووزير السياحة؛ ووزير الاتصالات والتقانة؛ وحاكم المصرف المركزي؛ ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

3- والتقت المقررة الخاصة أيضاً بممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة في مختلف المجالات والقطاعات؛ ومقدمي الرعاية الصحية؛ والرابطات والجمعيات الخيرية؛ والمؤسسات المالية العامة والخاصة؛ والجهات الفاعلة المحلية والدولية في مجال العمل الإنساني؛ والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية؛ والكنائس والمنظمات الدينية. كما أجرت مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع أعضاء السلك الدبلوماسي الذين اتخذوا من دمشق أو بيروت مقراً لهم. والتقت بممثلي غرفة التجارة الدولية وشركات الطيران المدني في البلد. وبالإضافة إلى زيارة العاصمة، زارت المقررة الخاصة مناطق في ريف دمشق وحمص وريف حمص. وألغيت الرحلة الميدانية التي كانت المقررة إلى درعا في جنوب البلد في اليوم السابق للمغادرة، بسبب تقييم وتحديث أمنيين أجرتهما إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة.

4- وقبل الزيارة، وجهت المقررة الخاصة نداء مفتوحاً للحصول على مساهمات من أصحاب المصلحة المعنيين[2]. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لجميع محاوريها الذين جادوا بوقتهم ومعلوماتهم وخبراتهم لمساعدتها على جمع معلومات مباشرة وفهم أثر الجزاءات الانفرادية والإفراط في الامتثال على حياة الناس في الجمهورية العربية السورية.

5- وتثني المقررة الخاصة على حكومة الجمهورية العربية السورية، ولا سيما وزارة الخارجية، لما أبدته من شفافية وإيجابية في تنسيق الزيارة وتيسيرها، ولاستجابتها في تقديم معلومات وبيانات إضافية أثناء الزيارة وبعدها. كما تشكر المنسق المقيم ومكتبه على ما قدموه من دعم طوال الزيارة.

(1) انظر www.ohchr.org/en/node/104160.

(2) انظر www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-input-visit-syrian-arab-republic.

ثانياً- السياق

6- فُرضت جزاءات انفرادية على الجمهورية العربية السورية منذ الاحتجاجات الشعبية في عام 2011. وتضاعفت هذه التدابير على امتداد النزاع العنيف الذي دام 12 عاماً، حيث بات يُنظر إلى الوضع الراهن على أنه حصار اقتصادي ومالي وتجاري كامل، يترتب عليه تأثير سلبي متعدد الأوجه في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد وفي حياة الشعب السوري. وتفاقمت آثار هذه الجزاءات الانفرادية بشدة بسبب تزايد أنماط الامتثال المفرط وتجنب المخاطر من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك المصارف والمؤسسات التجارية، التي تختار - خوفاً من احتمال توقيع عقوبات عليها بدعوى التحايل على أنظمة الجزاءات - القطع التام لأي علاقات مع البلد ومواطنيه وشركاته[3]. وأحدث ذلك "أثراً خانقاً" على البلد بأسره، وفقاً لما أفادت به مجموعة من المحاورين الحكوميين وغير الحكوميين.

7- كما أن التدابير التقييدية العديدة والمعقدة والشاملة التي فُرضت على الجمهورية العربية السورية منذ أكثر من عقد من الزمان قوضت بشدة إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين بالفعل من الحرب وجائحة كوفيد-19، بل ومن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخراً، وأقامت عقبات خطيرة أمام عمليات إنقاذ الأرواح التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، الدولية والوطنية، على الرغم من وجود إعفاءات واستثناءات إنسانية رسمية، تشمل السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء[4].

8- وقد بدأ تاريخ الجزاءات الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية في نيسان/أبريل 1979، عندما أضافت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية البلد إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب وفرضت ضوابط على تصدير سلع معينة ("ذات استخدام مزدوج")، و"قيود مالية متنوعة وغيرها من القيود"، وقيدت المساعدة الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى البلد. وفي عام 2004، اتُّخذت تدابير إضافية من خلال أمر تنفيذي لتنفيذ قانون مساءلة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية لعام 2003 الذي حظر، في جملة تدابير، صادرات الولايات المتحدة إلى الجمهورية العربية السورية من جميع المنتجات باستثناء الأغذية والأدوية، وحظر على المؤسسات التجارية للولايات المتحدة الاستثمار أو العمل في البلد، وقيّد تنقل الدبلوماسيين السوريين في واشنطن العاصمة ونيويورك (في محيط 25 ميلاً)، وحظر على طائرات أي شركة نقل جوي سورية الإقلاع من الولايات المتحدة أو الهبوط فيها أو التحليق فوقها، وأوقف المعاملات المتعلقة بالممتلكات التي تكون لحكومة الجمهورية العربية السورية أي مصلحة فيها[5]. واعتباراً من عام 2011، ومن خلال سلسلة من الأوامر التنفيذية، وُسّع نطاق الجزاءات الانفرادية لتشمل ما يلي: فرض حظر على ممتلكات حكومة الجمهورية العربية السورية والأفراد والكيانات المستهدفة أو على المصالح في هذه الممتلكات؛ وحظر تصدير أو إعادة تصدير أو بيع أو توريد الخدمات إلى الجمهورية العربية السورية؛ وحظر استيراد النفط أو المنتجات المتعلقة بالنفط ذات المنشأ السوري والتعامل معها؛ وحظر أي تمويل أو تسهيل من قبل مواطني الولايات المتحدة لمعاملات يجريها أشخاص أجانب مع

(3) للاطلاع على تحليل مفصل للجزاءات الثانوية والإفراط في الامتثال وتجنب المخاطر، انظر التقرير المواضيعي الذي قدمته المقررة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2022، A/HRC/51/33.

(4) لمزيد من المعلومات عن الاقتطاعات لأغراض إنسانية، انظر البلاغين USA 21/2022، وOTH 106/2022. ويمكن الاطلاع على جميع البلاغات المشار إليها في هذا التقرير عبر الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocument.

(5) الأمر التنفيذي 13338 المؤرخ 5 أيار/مايو 2004. للاطلاع على قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية لعام 2003، انظر www.govinfo.gov/content/pkg/PLAW-108publ175/html/PLAW-108publ175.htm.

حكومة الجمهورية العربية السورية. وفُسر مصطلح "حكومة الجمهورية العربية السورية" بعبارات عامة على أنه يعني الحكومة ووكالاتها وأدواتها ومنشآتها الخاضعة لسيطرتها[6].

9- ومع اعتماد قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا في عام 2019 ("قانون قيصر")، اتسع نطاق لوائح الجزاءات الانفرادية للولايات المتحدة وشملت جزاءات ثانوية، فاتسعت بذلك ولاية الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية لتشمل الأفراد أو الكيانات من البلدان الثالثة التي تقدم دعماً مالياً أو مادياً أو تكنولوجياً كبيراً لحكومة الجمهورية العربية السورية (بما في ذلك الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة نفسها) أو تشارك في إقامة معاملات معها، أو التي تورد سلعاً أو خدمات للقوات المسلحة للبلد وقطاع الطاقة ككل، وكذلك التي تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر خدمات التشييد أو الهندسة الكبيرة[7]. ويوجد حالياً على قوائم الجزاءات الموحدة المفروضة على الجمهورية العربية السورية التي يديرها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية 693 فرداً وكياناً سورياً[8].

10- ومنذ عام 2011، اعتمد الاتحاد الأوروبي سلسلة من التدابير التقييدية شملت ما يلي: فرض عمليات تجميد للأصول على عدد محدد من الأفراد؛ وحظر بيع أو توريد أو نقل أو تصدير المعدات التي يمكن استخدامها في القمع الداخلي؛ وأي مساعدة تقنية أو وساطة في هذا الصدد. وفي عام 2012، اتسع نطاق هذه التدابير لتشمل: حظر تصدير السلع والتكنولوجيات لقطاع الطاقة؛ وفرض حظر على استيراد النفط والمنتجات النفطية السورية؛ وحظر أي تعاملات تجارية أو مالية مع قطاع الطاقة السوري (النفط والغاز الطبيعي)، وكذلك أي مشاركة في مشاريع إعادة الإعمار فيما يتعلق بهذا القطاع بعينه؛ وحظر تقديم المنح والمساعدات المالية المقدمة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية؛ وفرض قيود على الطيران المدني السوري وشركات الشحن السورية[9]. وعمليات حظر السفر وتجميد الأصول مفروضة في الوقت الراهن على 289 فرداً و70 كياناً.

11- وفرضت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية جزاءات موازية على الجمهورية العربية السورية بعدما اتخذ البلد قراره بمغادرة الاتحاد الأوروبي، أو ما يعرف بـ"خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، وشمل ذلك حظر تقديم أي دعم مالي وتكنولوجي للحكومة؛ وعمليات تجميد الأصول؛ وحظر الاستثمارات والتعاملات التجارية، بما في ذلك في قطاع الطاقة؛ وحظر السفر؛ وحظر خدمات التأمين وإعادة التأمين واستيراد النفط والمنتجات النفطية؛ وقطع العلاقات المصرفية مع المؤسسات المالية السورية[10]. وبالمثل، قامت سويسرا، منذ عام 2011، بمواءمة نظامها لفرض الجزاءات الانفرادية مع نظام الاتحاد الأوروبي.

12- واعتمدت كندا جزءاتها الانفرادية في عام 2011، وهي تحظر أي تعامل مع أشخاص معينين، من بينهم وزراء الحكومة؛ والواردات من السلع السورية باستثناء الأغذية؛ وأي خدمات تجارية أو مالية مع أي فرد أو كيان سوري؛ والاستثمارات؛ وأي صادرات من السلع تتراوح بين الأصناف التي يمكن استخدامها لمراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنتجات الكمالية[11].

(6) الأمر التنفيذي 13582 المؤرخ 17 آب/أغسطس 2011 متاح على https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/08/18/executive-order-13582-blocking-property-government-syria-and-prohibiting.

(7) انظر www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31/text.

(8) انظر https://sanctionssearch.ofac.treas.gov.

(9) لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 442/2011 المؤرخة 9 أيار/مايو 2011؛ ولائحة المجلس رقم 36/2012 المؤرخة 18 كانون الثاني/يناير 2012.

(10) انظر www.legislation.gov.uk/uksi/2019/792/contents/made.

(11) انظر https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/regulations/sor-2011-114/page-1.html.

13- وأقدمت دول أخرى، مثل أستراليا التي تحتفظ بقوائم جزاءات موحدة تضم مئات الأفراد والكيانات السورية، على اعتماد تدابير مماثلة. وفرضت جامعة الدول العربية عدداً من القيود التجارية والمالية منذ تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ وقد يعاد النظر في هذه القيود بعد إعادة قبول البلد في الجامعة مؤخرا.

14- وبعد زلزال يوم 6 شباط/فبراير 2023، اعتمدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لوائح تنص على تخفيف بعض الجزاءات لمدة ستة أشهر من أجل تنفيذ جهود الإغاثة بعد الزلزال.

الجزاءات الثانوية والإفراط في الامتثال

15- لقد أدى كل من اتساع نطاق الجزاءات الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية منذ عام 2011، ولا سيما بعد اعتماد قانون قيصر في عام 2019، وتعقُّد الأحكام والأنظمة وعدم وضوحها، وإدراج جميع المصارف السورية التي يحق لها معالجة المعاملات الدولية في قائمة الجزاءات، وفرض القيود على المجالات الاقتصادية الرئيسية، وحظر أي شيء يمكن اعتباره دعماً لحكومة الجمهورية العربية السورية أو أي كيان تملكه أو تسيطر عليه، والتفسير الواسع لمفهومي "التعمير" و"إعادة البناء" اللذين تحظرهما أنظمة الجزاءات، وفرض الجزاءات الثانوية، وتوسيع نطاق الولاية القضائية المدنية والجنائية لتشمل أفراداً وكيانات من دول ثالثة، إلى الإفراط في الامتثال وتجنب المخاطر أو فك الارتباط التام مع أي جهات فاعلة تقيم روابط مع الجمهورية العربية السورية. وقد أفيد بأن التحديات التي تطرحها أنظمة الجزاءات المعقدة والمتعددة، بما في ذلك الافتقار إلى القدرات أو الموارد المالية اللازمة لمواجهتها، أصبحت مثبطاً رئيسياً لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الدول والمصارف وشركات التأمين والنقل وغيرها من الأعمال التجارية والجهات المانحة والجهات العاملة في المجال الإنساني، التي يفضل بعضها وقف عملياتها تماماً بدلاً من تحمل تكاليف العناية الكبيرة والتكاليف القانونية والمعاناة من التأخير الشديد في تسليم السلع أو في الموافقة على المعاملات المالية وتسويتها.

16- وقد تلقت المقررة الخاصة روايات عديدة عن رفض مؤسسات مالية ومؤسسات تجارية أجنبية معالجة المدفوعات وتسليم السلع والخدمات، خوفاً من العواقب المالية أو المتعلقة بالسمعة أو غيرها من العواقب. وتلاحظ أن إفراط أي جهة فاعلة في السلسلة في تجنب المخاطر يمكن أن يسبب اضطرابات كبيرة في تسليم السلع الضرورية أو في تحويل الأموال، حتى لو لم يكن المرسل أو المتلقي قد أدرج في قائمة الجزاءات، وحتى إذا كانت السلع أو الخدمات ذات طبيعة إنسانية بحتة أو مأذوناً بها صراحة.

17- وكما هي الحال بالنسبة للدول الأخرى الخاضعة للجزاءات، تعاني الجمهورية العربية السورية من امتداد ولاية الولايات المتحدة على المعاملات المصرفية الدولية، بسبب مشاركة مصارفها المراسِلة أو المدفوعات بالدولار، الأمر الذي لم يقتصر على إحداث اضطرابات وتأخيرات خطيرة في توفير السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والأدوية والمعدات الطبية وغيرها والمواد الخام، بل أعاق أيضاً على نحو خطير مشاركة الجمهورية العربية السورية في التعاون الدولي، وشمل ذلك دفع رسوم العضوية في المنظمات الدولية، والاستفادة من فرص التمويل، ومشاركة السوريين والمؤسسات السورية في البرامج الأكاديمية والأنشطة الثقافية والرياضية.

ثالثاً- أثر الجزاءات الانفرادية في الحالة الاقتصادية والإنسانية

ألف- السياق الاقتصادي العام

18- تظهر مؤشرات الاقتصاد الكلي من عام 2000 إلى عام 2010 أن الاقتصاد السوري كان ينمو في المتوسط بنحو 5 في المائة سنويا. وكان عام 2010 هو عام الذروة لاقتصاد البلد، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 252,52 مليار دولار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 305 11 دولارات[12]. وكانت الزراعة والصناعة (بما في ذلك قطاع الطاقة) وتجارة التجزئة والسياحة من بين أهم القطاعات الاقتصادية. وترتبت على الصراع آثار كارثية في الاقتصاد، مع إلحاق أضرار كبيرة وتدمير كبير لقدرة البلد الإنتاجية وأصوله وهياكله الأساسية، فضلاً عن عمليات التشرد الجماعي وتدفقات اللاجئين. وتفاقم هذا الضرر من جراء الجزاءات الانفرادية المفروضة، مما أدى إلى تباطؤ مستمر منذ فترة طويلة في النشاط الاقتصادي، مع انكماش الاقتصاد بنسبة تزيد على 90 في المائة. وفي عام 2020، لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 11 مليار دولار (4 في المائة من المستوى الذي شوهد في عام 2010) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 533 دولاراً (أي نحو 5 في المائة من المستوى المسجل في عام 2010).

19- وفيما بين عامي 2000 و2010، كانت الجمهورية العربية السورية تعد واحداً من أكبر منتجي ومصدري النفط في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بمتوسط إنتاج تراوح بين 000 385 و000 500 برميل يوميا، كان يُصدر ما يقرب من 000 100 برميل يومياً منها في المتوسط، مما أعطى دفعة كبيرة للمالية العامة للبلد ودخلها[13]. واعتباراً من عام 2011، أصبحت الجمهورية العربية السورية مستورداً صافياً للنفط الخام، حيث يأتي نصف الاستهلاك المحلي من النفط المستورد[14].

20- وفيما بين عامي 2016 و2019، أظهر الاقتصاد السوري بعض التحسن مع تسجيل متوسط ضعيف لمعدل النمو السنوي، وإن كان إيجابياً، بلغ 0,6 في المائة، ولكن مع تكثيف الجزاءات الانفرادية والقيود التجارية، أدى ما ترتب على ذلك من إفراط في الامتثال من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، لا سيما بعد اعتماد قانون قيصر، فضلاً عن عدم قدرة الدولة على استغلال العديد من أصولها الوطنية الاستراتيجية ومواردها الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة، إلى القضاء على جميع السبل المتبقية للانتعاش الاقتصادي. وبسبب هذه الظروف، إلى جانب العواقب الاقتصادية وغيرها من العواقب المترتبة على جائحة كوفيد-19، انكمش الاقتصاد بنسبة 3,9 في المائة في عام 2020[15].

21- ووفقاً للبيانات والتقارير، لا تزال الجمهورية العربية السورية في أزمة اقتصادية مطولة مع ارتفاع معدلات التضخم وحدوث انخفاضات متكررة في قيمة العملة الوطنية، وأدى كل ذلك إلى تآكل كامل للقوة الشرائية للأسر المعيشية التي تجد نفسها في حالة دائمة للسعي إلى البقاء على قيد الحياة. وارتفع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من 47 ليرة سورية مقابل دولار واحد في عام 2010 إلى 400-500 ليرة سورية في عام 2019، وأكثر من 000 5 ليرة سورية في السوق السوداء في خريف

(12) انظر https://data.worldbank.org/country/SY.

(13) World Bank, *Syria Economic Monitor: Syria's Economy in Ruins After a Decade-long War*, Winter 2022/23.

(14) المرجع نفسه.

(15) ورقة مقدمة من الجمهورية العربية السورية.

عام 2022، ونحو 500 7 ليرة سورية في نيسان 2023، قبل أن يتم التوفيق بين سعري الصرف غير الرسمي والرسمي بتحديد سعر أقل[16].

22- وينعكس عدم اليقين الحالي المحيط بالعملة الوطنية في العمليات المنتظمة لخفض قيمة العملة التي تؤثر على أسعار السلع الأساسية، ويؤثر من ثم تأثيراً سلبياً على حياة الناس. فخلال الفترة ما بين عامي 2000 و2011، بلغ متوسط معدل التضخم نحو 5,5 في المائة. وفيما بين عامي 2011 و2015، ارتفع معدل التضخم السنوي بمعدل متوسط يزيد على 44 في المائة، واستمر في ارتفاعه في عامي 2016 و2017، مع فترة استقرار قصيرة في عام 2018. وفي عام 2020، وصل إلى 114 في المائة، مع زيادة معدل التضخم التراكمي بين عامي 2010 و2020 بنسبة 053 6 في المائة، وارتفع مؤشر أسعار المستهلك خلال هذه الفترة بمعامل 61[17].

23- وتتفاقم الأزمة من جراء العزلة المالية التي يشهدها البلد، ويرجع ذلك إلى إدراج البنك المركزي وجميع المؤسسات المالية العامة وبعض هذه المؤسسات الخاصة في قائمة الجزاءات، مما يوقف تماماً المعاملات الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالغذاء والدواء وقطع الغيار والمواد الخام والمواد الضرورية للبنية التحتية الحيوية للبلد والخدمات والانتعاش الاقتصادي، وتقييد تدفقات العملات الأجنبية. وبعد اعتماد قانون قيصر، انخفض عدد المصارف المراسلة الأجنبية للمصرف التجاري السوري من 100 إلى 5. وبالنسبة للمستوردين المحليين للسلع، كان يوجد 241 1 خطاب اعتماد في عام 2010، بينما لا يوجد الآن سوى خطابين.

24- وأثر أيضاً النزاع والقيود الناجمة عن الجزاءات تأثيراً خطيراً على التجارة الإجمالية للجمهورية العربية السورية، حيث هبطت الأرقام بشكل كبير بين عامي 2010 و2021؛ من 18,4 مليار دولار إلى 1,8 مليار دولار للصادرات ومن 22,7 مليار دولار إلى 6,5 مليارات دولار للواردات. وكانت التجارة تشهد نمواً بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد الأوروبي من عام 2016 إلى آخر عام 2019. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الجمهورية العربية السورية وصادراتها إليها بين عامي 2016 و2017 بنسبة 43,2 و23,3 في المائة على التوالي؛ وفيما بين عامي 2017 و2018، بلغت الزيادة 12,2 و21,8 في المائة على التوالي. ومع ذلك، ومع اعتماد قانون قيصر في عام 2019، انخفضت واردات الاتحاد الأوروبي وصادراته بنسبة 43 و7 في المائة على التوالي[18]؛ وفي عام 2020، بينما ظلت واردات الاتحاد الأوروبي على حالها، انخفضت قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجمهورية العربية السورية إلى النصف وظلت عند المستويات نفسها في عام 2021[19].

25- ويمكن أيضاً البرهنة على العزلة المالية التي يشهدها البلد من خلال الغياب التام للاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود مشروعين فقط يُمولان تمويلاً أجنبياً في عام 2022[20].

باء- أثر الجزاءات الانفرادية في البنية التحتية الحيوية

26- تفيد التقارير بأن الصراع الذي دام 12 عاماً قد دمر ما بين 50 و80 في المائة من البنية التحتية الحيوية للبلد، بما في ذلك محطات الطاقة وشبكات الطاقة ومحطات ضخ المياه وشبكات التوزيع،

(16) انظر www.reuters.com/markets/rates-bonds/syria-weakens-official-exchange-rate-2023-01-02.

(17) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

(18) انظر https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_syria_en.pdf.

(19) European Commission, "Syria: EU trade relations with Syria. Facts, figures and latest developments".

(20) ورقة مقدمة من الجمهورية العربية السورية.

في حين أن ما يقدر بنحو 90 في المائة من إنتاج احتياطيات البلد من النفط والغاز تأتي في الوقت نفسه من الشمال الشرقي، ولا سيما من دير الزور والحسكة، أي من خارج نطاق سيطرة الحكومة، وهو ما يفسر بوضوح النقص الخطير في الطاقة والوقود[21] وما يترتب على ذلك من آثار على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الإمداد بالمياه والنقل والصحة والتعليم.

27- وفي الوقت نفسه، فإن الجزاءات الانفرادية – مع ما يترتب عليها من فرض قيود واضحة على أي نشاط يمكن أن ينظر إليه على أنه يساعد الحكومة، بما في ذلك إعادة الإعمار وإعادة البناء – قد قوضت على نحو خطير أي جهود وطنية للاستجابة بفعالية لاحتياجات الناس الإنسانية الأساسية بطريقة قابلة للنجاح ومستدامة، لا سيما في المناطق النائية والريفية. وقد تفاقمت هذه التحديات أيضاً من جراء التقارير التي تفيد عن الإفراط في امتثال المؤسسات التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية التي ترفض تسليم مواد البناء وقطع الغيار والبرمجيات لمحطات الطاقة والمصافي ومحطات ضخ المياه، أو توقف المعاملات المالية الرامية إلى دفع ثمن هذه السلع والخدمات. ويكاد يكون جميع المحاورين، الحكوميين وغير الحكوميين على حد سواء، قد سلطوا الضوء على النقص الخطير في الكهرباء والوقود ومياه الشرب بسبب تدمير المصانع والبنية التحتية للتوزيع وعدم القدرة على تنفيذ أنشطة الإصلاح والصيانة والتطوير.

28- ويتكرر انقطاع التيار، حتى في دمشق، حيث يتراوح متوسط توزيع الكهرباء بين ساعتين وأربع ساعات في اليوم، مع ارتفاعات متكررة في الجهد، مما يمكنه إتلاف كل من الأجهزة والآلات. ولا يتجاوز إنتاج الطاقة سوى جزء بسيط من مستويات ما قبل عام 2011، حيث يبلغ إنتاج النفط الحالي 000 18 برميلاً يومياً، وهو أقل بكثير من المستوى المقدر بأنه ضروري، أي 000 250 برميل يوميا. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل إنتاج الغاز بمقدار الثلثين، من 30 مليون إلى 10,6 ملايين متر مكعب. ووفقاً لوزارة النفط والثروة المعدنية، تبلغ قدرة البلد الحالية على تخزين الطاقة نحو 000 9 ميجاوات، لكن إنتاج الطاقة اليومي الفعلي يبلغ 300 2 ميجاوات فقط.

29- ويبدو أن الوسائل البديلة لضمان استمرار توفير الكهرباء عن طريق مولدات الطاقة المتنقلة التي تعمل بالديزل، في حالات انقطاع التيار عن الشبكة الرئيسية، تطرح أيضاً تحدياً خطيراً بسبب عدم وجود الوقود، حيث تعطي الحكومة الأولوية للتوزيع على الهياكل الأساسية الرئيسية، بما في ذلك المشافي والمصانع المتبقية والمدارس. وقد هيأ النقص الناجم عن الجزاءات الظروف لازدهار السوق السوداء والمضاربة والأنشطة غير المشروعة، مما دفع الأسعار إلى الارتفاع. وأُبلغت المقررة الخاصة بأن الحكومة توفر 50 لتراً من وقود التدفئة المدعوم كل سنة لكل أسرة معيشية، وهو ما يغطي، في المتوسط، ما بين سدس وربع متوسط الاستهلاك السنوي للأسر المعيشية. وبالمثل، تحصل كل أسرة على زجاجة غاز واحدة كل ثلاثة أشهر بسعر مدعوم قدره 000 25 ليرة سورية، بينما قد تصل تكلفة الأسطوانة التي تبلغ سعتها 12 لتراً في السوق السوداء إلى 000 220 ليرة سورية[22].

30- وتوجد حالياً مصفاتان لتكرير النفط في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ولا تتوافر إمكانية شراء قطع الغيار لهما، في حين أن الجزاءات الانفرادية، بما فيها الجزاءات الثانوية، قد ألغت في الوقت نفسه أي استثمار أجنبي ودعم لإجراء المزيد من أعمال التنقيب. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي طال أمدها، لا تمثل المرتبات في قطاع النفط والغاز حالياً سوى 10 في المائة من مستويات ما قبل عام 2011 (من نحو 000 2 دولار في الشهر إلى 200 دولار في الشهر)، مما أدى إلى هجرة الأدمغة من العلماء والخبراء (بما يقدر بنحو 25 في المائة من القوى العاملة). وقد كان توزيع

(21) المرجع نفسه؛ و www.bbc.com/news/50464561.

(22) التقارير المقدمة من منظمات المجتمع المدني.

الديزل على المستوى الوطني يبلغ 20 مليون لتر في اليوم في عام 2010، بينما بات يبلغ 5,5 ملايين لتر فقط في الوقت الراهن. وانخفض توزيع البنزين من 6 ملايين إلى 3,4 ملايين لتر يومياً[23].

31- وأثرت القيود التجارية والمالية الناجمة عن الجزاءات في قطاع الطاقة، فضلاً عن التحديات التي تعترض الإمداد بالمعدات الميكانيكية والكهربائية لمشاريع المياه والصرف الصحي ومحطات الضخ، بسبب إفراط المؤسسات التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية في الامتثال، في حصول الشعب السوري على المياه والصرف الصحي. فالضرر الذي لحق بتوزيع المياه ومرافق المعالجة والبنية التحتية للري في جميع أنحاء البلد في حاجة ماسة إلى الإصلاح والصيانة، بما في ذلك محطات ضخ المياه في الخفسة والسن والفيجة التي تمد أكثر من 11 مليون سوري بمياه الشرب. واستمعت المقررة الخاصة إلى عدة روايات عن النقص الحاد في المياه، ولا سيما في المناطق الريفية، مع تكرر انقطاع المياه ووجود صعوبات في توصيل المياه باستخدام صهاريج المياه بسبب نقص الوقود[24]. وبالمثل، أفيد بأن 50 في المائة فقط من شبكات المياه والصرف الصحي تعمل بشكل سليم في البلد بسبب الدمار والافتقار إلى الصيانة وانخفاض القدرة على توليد الطاقة[25].

32- وخلال زيارة المقررة الخاصة إلى قرية أبيل في ريف حمص، بالقرب من الحدود مع لبنان، لاحظت الغياب التام للمياه الجارية عن المدارس الابتدائية والإعدادية التي تقدم خدماتها لمئات التلاميذ، حيث لا تتوافر الكهرباء إلا لمدة ساعتين يومياً. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت محافظة حمص بأن مضخات المياه المحلية لا يمكنها العمل إلا لمدة أربع ساعات في اليوم، بينما لم تكن المياه متاحة في مناطق نائية معينة إلا لمدة ساعة أو ساعتين كل بضعة أيام، وفي بعض الحالات، كل بضعة أسابيع، مع تخفيض توزيع مياه الشرب إلى 30-40 لتراً في اليوم، بعد أن كان 130 لتراً في اليوم قبل عام 2011. وقد أكدت هذه المعلومات الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الدولية والوطنية التي أشارت إلى أن مضخات المياه في الجمهورية العربية السورية تعمل بنسبة 15-25 في المائة من طاقتها، بسبب نقص الوقود والغاز[26]. وعلاوة على ذلك، فإن تدمير ورش الإصلاح المتخصصة، وهجرة الأدمغة من الموظفين المؤهلين، وآلات الإصلاح التي عفا عليها الزمن، قد وضعت عبئاً إضافياً على أي جهود لإعادة تأهيل شبكة توزيع المياه.

33- وما فتئت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تساعد الحكومة في تنفيذ المشاريع ذات الصلة، بما في ذلك إعادة تأهيل الآبار، وتوفير وتركيب خزانات المياه ومعدات الضخ، وشراء مواد تعقيم المياه وتنقيتها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وينبغي لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الدول التي تفرض الجزاءات والجهات المانحة والمؤسسات التجارية والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، أن تكثف جهودها لمعالجة المشكلة التي لها آثار سلبية خطيرة في حياة الناس وبقائهم. واستمعت المقررة الخاصة إلى روايات عن إفراط المؤسسات التجارية الأجنبية في الامتثال وخوفها من احتمال قيامها بانتهاك الجزاءات، مما يؤدي إلى تأخير أو رفض إرسال قطع الغيار والمعدات المتخصصة، بما في ذلك توربينات الغاز وغيرها من المعدات التي لا وجود لها أو لا تُنتج محلياً، لصيانة البنى التحتية المتضررة لتوزيع المياه ومواصلة تطويرها.

34- والحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي المأمونة والميسورة التكلفة والموثوقة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو حق بالغ الأهمية لصحة الإنسان ورفاهه. وتترتب على عدم كفاية

(23) ورقة مقدمة من الجمهورية العربية السورية.

(24) تقرير مقدم من إحدى منظمات المجتمع المدني.

(25) International Committee of the Red Cross, “Syria water crisis: up to 40% less drinking water after 10 years of war”, 1 October 2021.

(26) تقرير مقدم من إحدى منظمات المجتمع المدني.

فرص الحصول على المياه آثار خطيرة على الصحة العامة، كما يشهد على ذلك تفشي الكوليرا مؤخراً في البلد، الذي أفيد بأنه جاء نتيجة للجفاف وندرة المياه عموماً، مما أجبر المزارعين على الاعتماد على مياه الصرف الصحي لأغراض الري[27].

جيم- الحصول على الغذاء

35- كانت الجمهورية العربية السورية، التي يغلب على اقتصادها الطابع الزراعي، تنتج ما يقرب من 18 مليون طن من المنتجات الزراعية والماشية كل عام فيما بين عامي 2000 و2010. وأصبح هذا الإنتاج لا يتجاوز حالياً 12 مليون طن في السنة. وكان القطاع الزراعي يستأثر بنحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام 2010[28]. وقد أثر الدمار والعزلة الاقتصادية والمالية المطولة تأثيراً سلبياً على الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في البلد، وخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلد إلى عشر مستويات ما قبل عام 2011، مما جعل الإنتاج الزراعي أهم نشاط اقتصادي. ومع ذلك، فقد تأثر هذا القطاع أيضاً تأثراً شديداً بالقيود الناجمة عن الجزاءات، وشمل ذلك حظر استيراد الآلات الزراعية والأسمدة والبذور، ونقص المياه اللازمة للري[29] والديزل، وفقدان الأراضي الخصبة الموجودة حالياً في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، ولا سيما في شمال شرق البلد. وفيما يتعلق بالأسمدة على وجه الخصوص، لا تستطيع الحكومة تأمين سوى 000 5 طن منها من أصل مليون طن مطلوب بصورة إجمالية كل عام. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن عمليات التسليم تتم عبر البحر، فهناك دائماً خطر اعتراض السفن في المياه الدولية من قبل أساطيل البلدان الفارضة للجزاءات الموجودة في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط. وتفيد التقارير أيضاً بأن تهريب المدخلات الزراعية الأقل جودة يشكل تحدياً كبيراً في السياق الحالي، ويشمل ذلك مواد التبخير بجرعات غير منتظمة[30].

36- وتواجه الجمهورية العربية السورية أزمة غذائية خطيرة ترقى إلى مصاف الكارثة الإنسانية، مع عدم وجود أي علامة على التحسن[31]. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من 12 مليون سوري – أكثر من نصف السكان – من انعدام الأمن الغذائي (بزيادة 51 في المائة عن عام 2019) ويعاني 2,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفيما بين عامي 2020 و2021، أصبح 4,5 ملايين سوري إضافي يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، أفاد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن حدوث ارتفاع في سوء التغذية والتقزم وسوء التغذية لدى الأمهات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، حيث عانى أكثر من 000 600 طفل دون سن 5 سنوات من سوء التغذية الحاد والتقزم، بزيادة قدرها 48 في المائة بين عامي 2020 و2021[32]. ووفقاً للمعلومات الواردة من برنامج الأغذية العالمي، فإن أكثر من 60 في المائة من النساء الحوامل والمرضعات يعانين

(27) Norwegian Refugee Council, “Inside Syria’s water crisis: a cholera outbreak in the making”, 29 December 2022.

(28) انظر https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=SY.

(29) يرجع جزء من مشكلة ندرة المياه إلى مشاريع الطاقة الكهرومائية في تركيا بالقرب من الحدود مع الجمهورية العربية السورية، التي تقلل كثيراً من تدفق مياه الفرات في اتجاه مجرى النهر عبر الأراضي السورية الخصبة من الرقة إلى دير الزور.

(30) معلومات مقدمة من برنامج الأغذية العالمي.

(31) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, “Syria crisis: 10 years on, humanitarian situation is worse than ever”, 4 March 2021.

(32) اليونيسيف، "تحذر اليونيسف من أزمة تغذية تلوح في الأفق للأطفال في سوريا بعد 12 عاماً من النزاع والزلازل المميتة"، 15 آذار/مارس 2023.

من فقر الدم و10 في المائة من سوء التغذية، مما يشكل دليلاً ملموساً على الأثر الشديد للجزاءات الانفرادية على الأجيال، بالإضافة إلى أثر الحرب على الأجيال[33].

37- وانخفض إنتاج القمح – وهو مكون أساسي من مكونات النظام الغذائي السوري اليومي – من 3,1 مليون طن في عام 2019 إلى أقل من 1,7 مليون طن في عام 2022. وانخفض إنتاج القمح في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى ثلث مستويات ما قبل عام 2011 ويتعين على الحكومة استيراد 1,5 مليون طن سنويا[34]. ويمر القطن والشعير بحالات مماثلة. فبذور القطن تُحول إلى زيت للطهي وتُستخدم أيضاً في تغذية الماشية. ويقدر انخفاض إنتاج القطن من 000 500 1 إلى 000 75 طن في السنة، حيث يحدث أكثر من 90 في المائة من الإنتاج في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة[35].

38- ولا تستطيع برامج الدعم الغذائي والنقدي الحكومية معالجة هذه المشكلة، نظراً للحالة الاقتصادية الحرجة، في حين أن العقبات التي تعترض الحصول على المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات والأعلاف، وقطع غيار الآلات الزراعية تطيل أمد الأزمة في القطاع وتؤدي إلى تفاقمها. وتوفر الحكومة لـ4 ملايين أسرة (14 مليون فرد) "بطاقات ذكية" للأغذية المدعومة، ولكنها لا تغطي سوى نحو 32 في المائة من الاحتياجات الغذائية، وثمة تقارير تفيد عن وجود أوجه عدم كفاءة وتأخير[36]، مما دفع بالحكومة إلى النظر في وسائل أخرى، مثل الدعم المالي المباشر للأسر المعيشية. والخبز مدعوم بقوة: فكيس الخبز يتكلف إنتاجه نحو 000 3 ليرة سورية، لكنه يباع في مقابل 200 ليرة سورية[37].

39- وفي الوقت نفسه، أدت الضغوط التضخمية وعمليات خفض قيمة العملة المتكررة الناجمة عن القيود الاقتصادية والمالية المطولة الناجمة عن الجزاءات، التي تفاقمت بسبب فقدان طريق التجارة البرية مع لبنان، إلى ارتفاعات مفاجئة في الأسعار. فوفقاً للحكومة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك إلى 776 3 بين عامي 2020 و2021 و580 7 بين عامي 2021 و2022[38]. وارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية والسلع الزراعية بأكثر من 150 في المائة بين عامي 2019 و2020، وتكاد أسعار التجزئة لدقيق القمح والأرز والسكر تكون قد تضاعفت بين عامي 2021 و2022. وتضاعف سعر السلع الأساسية الأخرى، مثل الزيت النباتي وغاز الطهي، ثلاث مرات ومرتين على التوالي، بعد سن قانون قيصر[39].

40- ووردت للمقررة الخاصة روايات مقلقة عن حدوث تغييرات جذرية في أنماط التغذية بسبب الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية الأساسية والحالة المالية المتردية للأسر السورية، ولا سيما الأسر المعيشية التي تقودها النساء. ففيما بين آب/أغسطس 2021 وآب/أغسطس 2022، ارتفع سعر سلة الأغذية القياسية بنسبة 85 في المائة[40]؛ وهو يبلغ في الوقت الحاضر أكثر من ضعف متوسط المرتب في القطاع العام.

(33) معلومات مقدمة من برنامج الأغذية العالمي.

(34) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

(35) المرجع نفسه.

(36) تقرير مقدم من إحدى منظمات المجتمع المدني.

(37) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية، تؤكدها منظمات المجتمع المدني الدولية.

(38) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

(39) تقرير مقدم من إحدى منظمات المجتمع المدني.

(40) انظر https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000142857/download/#:~:text=In%20August%20.2022%2C%20the%20Syrian,percent%20loss%20in%20two%20years

41- وأُبلغت المقررة الخاصة بأثر الجزاءات الانفرادية والإفراط في الامتثال على تنفيذ المشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل صناعة إنتاج الأغذية، بما في ذلك المخابز والمطاحن الصناعية، حتى لو كانت منظمات دولية هي التي تقود هذه المشاريع. ويكاد يكون شراء الآلات وقطع الغيار المتخصصة مستحيلاً بسبب القيود التجارية والمالية، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على إنتاج المواد الغذائية الأساسية، مثل الخبز الذي يشكل أيضاً عنصراً مهماً من عناصر الثقافة السورية. وتفيد التقارير بأن الوضع حرج ومهين للسوريين لدرجة أن الحكومة تضطر إلى استيراد ما بين 15 و30 طناً من الخبز يومياً لتغطية الطلب.

دال- الآثار المترتبة في الصحة

42- تلاحظ المقررة الخاصة بجزع ما للجزاءات الانفرادية من أثر سلبي متعدد الأوجه على القطاع الصحي في الجمهورية العربية السورية، مع ما يترتب على ذلك من آثار كارثية في حياة جميع السوريين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون خارج المناطق الحضرية. وعلى النقيض من ذلك، كان القطاع الطبي مزدهراً قبل الحرب حيث تجاوز الإنتاج الصيدلاني المحلي 87 في المائة من احتياجات البلد من المستحضرات الصيدلانية وكانت الصادرات توجه إلى 73 بلدا[41].

43- ونظراً لأن ما يقدر بنحو 14,6 في المائة من السوريين يعانون من أمراض مزمنة ونادرة، فقد أحيطت المقررة الخاصة علماً بالتحديات والعقبات التي تعترض شراء وتسليم الأدوية المنقذة للحياة، بما في ذلك الأدوية المخصصة لعلاج السرطان، وغسيل الكلى، والتصلب المتعدد، وارتفاع ضغط الدم، وفقر الدم، والسكري، والعلاج التنفسي، والتخدير، من بين أمراض أخرى، نتيجة للقيود التجارية والمالية المفروضة في البلد، وانسحاب منتجي الأدوية الأجانب والقيود المفروضة على الواردات من المواد الخام والكواشف لأغراض الإنتاج المحلي بسبب سياسات تجنب المخاطر التي تنتهجها الشركات و/أو المصارف الأجنبية.

44- وعلى الرغم من أن الأدوية والأجهزة الطبية لا تخضع من الناحية التقنية للجزاءات، فإن غموض وتعقُّد عمليات الترخيص، والخوف المستمر السائد بين المنتجين والموردين الأجانب، والقيود المفروضة على معالجة المدفوعات والعقبات في عمليات التسليم، جعلت الأدوية والمعدات الطبية غير متاحة للسوريين، ولا سيما الأدوية المنتجة في الخارج لعلاج الأمراض النادرة والمزمنة[42]. وتنطوي سبل الشراء البديلة على مخاطر وتكاليف أكبر بسبب مشاركة السماسرة والوسطاء فيها، مع تزايد احتمالات الفساد وغيره من الممارسات غير النظامية. وتفيد التقارير بأن الأطباء السوريين أنفسهم اضطروا في حالات معينة إلى أن يجلبوا إلى الجمهورية العربية السورية، من خلال شبكاتهم في الخارج، أدوية ومعدات طبية غير متوفرة في البلد، مع تحملهم للتكاليف المالية بأنفسهم لكي يتمكنوا من علاج مرضاهم[43].

45- ولاحظت المقررة الخاصة، في زيارتها إلى مشفى الباسل في حمص النقص الكبير في المعدات الطبية. فمع وجود 125 طبيباً متخصصاً و850 ممرضاً يغطون احتياجات المنطقة بأكملها داخل مدينة حمص وحولها، لم يكن هناك سوى جهازين من أجهزة التعقيم (أحدهما لا يعمل بسبب نقص قطع الغيار)، وجهاز واحد لعلاج الكلى لم يكن يعمل بسبب نقص قطع الغيار، وعدد قليل من آلات غسيل الكلى القديمة أُفرط في استخدامها من أجل تغطية العلاج الأسبوعي لحوالي 275 مريضاً. ووفقاً للبيانات الحكومية، فإن 118 وحدة عاملة لغسيل الكلى، وثمانية أجهزة للتصوير المقطعي الحاسوبي، وعدداً من

(41) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

(42) انظر www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-sanctions-idUSKBN16M1UW.

(43) معلومات مقدمة من إحدى منظمات المجتمع المدني.

أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي قد خرجت من الخدمة بلا رجعة في دمشق وريف دمشق وطرطوس ودير الزور وحماة وأماكن أخرى بسبب نقص قطع الغيار وقِدم البرمجيات. وتشمل الأجهزة الطبية الأخرى التي تعاني من النقص أجهزة التصوير بالموجات الصوتية من النمط B، وأجهزة التنظير الداخلي، والأشعة السينية، وقسطرة القلب، والحاضنات، وأجهزة التنفس الصناعي للاستخدام في وحدات العناية المركزة ومولدات الأكسجين. ولعلاج السرطان، لا يوجد سوى جهاز مسرع خطي واحد في جميع أنحاء البلد، في مشفى البيروني، في دمشق[44]. وفي الحالات القليلة التي أفيد فيها عن النجاح في تسليم معدات طبية متخصصة، تعذر تشغيل المعدات بسبب عدم تسليم برمجيات التشغيل أو عدم أداء خدمات التركيب والصيانة بعد البيع.

46- وأدت الضغوط التضخمية إلى زيادة كبيرة في تكاليف الخدمات الطبية والعلاج للسوريين؛ فلم يعد بوسعهم تحمل تكاليف أبسط العلاجات الطبية، ناهيكم عن العمليات الجراحية الأكثر تعقيداً وتكلفة. وتسلط التقارير الضوء على الكيفية التي تواجه بها الأسر السورية معضلة الحاجة إلى تأمين الغذاء وتحمل تكاليف الرعاية الصحية[45]. وفي عام 2021، خصصت الحكومة 300 مليار ليرة سورية من ميزانية الدولة للخدمات الطبية في المشافي العامة. وفي عام 2022، ارتفع المبلغ إلى 800 مليار ليرة سورية لتقديم الخدمات نفسها، بينما تشير التقديرات إلى أن ثمة حاجة إلى أكثر من 500 1 مليار ليرة سورية لتوفير نفس مستوى الرعاية المقدم في عام 2010 في النظام العام للرعاية الصحية. وحتى عام 2011، كان علاج سرطان الأطفال يقدم بالمجان في مشفى البيروني في دمشق، بينما تتولى منظمات المجتمع المدني تنسيقه الآن، بسبب ارتفاع التكاليف الطبية، من خلال التبرعات الخاصة التي انخفضت بسبب اضطرابات في المدفوعات[46]. ولما كان المشفى تابعاً لوزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، فقد خُفضت ميزانيته وقدرته بدرجة كبيرة بسبب إدراج الوزراء في قائمة الجزاءات[47].

47- وتلقت المقررة الخاصة معلومات عما يترتب على القيود الناجمة عن الجزاءات من أثر غير متناسب في الإنتاج الطبي والواردات الطبية على صحة المرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، ولا سيما بالنسبة لما يقرب من 4 ملايين من النساء والمراهقات المشردات داخليا. وتشير التقارير إلى النقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية اللازمة للحمل والولادة، مما يزيد من مخاطر وفيات الأمهات والأطفال، ويجبر النساء والمراهقات على مغادرة البلد التماساً للمساعدة والرعاية الطبية[48].

48- ويتسبب نقص الطاقة في اضطرابات متكررة في توزيع الكهرباء على المشافي والمراكز الصحية. فلا يجري تأمين توزيع الكهرباء من الشبكة إلا لمدة تتراوح بين 10 و11 ساعة في اليوم، بينما تجري تغطية الوقت المتبقي بواسطة محطات توليد الطاقة والمولدات التي تعمل بالديزل. وبسبب عدم انتظام الكهرباء وانقطاع التيار والأحمال الكهربائية الزائدة، تتوقف العمليات الطبية وتتلف المعدات الطبية والأدوية الحساسة دون إمكانية تعويضها أو الاستعاضة عنها بسبب القيود التجارية والمالية.

49- وعلاوة على ذلك، وكما هي الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى، تأثرت الرعاية الصحية في الجمهورية العربية السورية بشدة بهجرة الأطباء وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية بسبب

(44) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

(45) زياد غيث، "كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية سلباً على القطاع الصحي في سورية: الصناعات الدوائية نموذجاً"، مدونات كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، 16 نيسان/أبريل 2020.

(46) تقرير مقدم من إحدى منظمات المجتمع المدني.

(47) المرجع نفسه.

(48) المرجع نفسه.

الحرب والحالة الاقتصادية المتردية، حيث تقدر التقارير أن أكثر من 50 في المائة من المهنيين الصحيين غادروا البلد أو لقوا حتفهم منذ عام 2011[49]. واستُشعر النقص في العاملين في مجال الرعاية الصحية على نحو خاص خلال الزلزال الكارثي الذي وقع في شباط/فبراير 2023، حيث لقي أكثر من 7 000 شخص حتفهم وتضرر مئات الآلاف.

50- وبالإضافة إلى التحديات الهيكلية والتشغيلية الخطيرة المذكورة هنا، يخضع الأطباء وغيرهم من مقدمي الرعاية الصحية لقيود في الحصول على المعلومات المتخصصة والتحديثات العلمية، إما بسبب القيود المفروضة على الاطلاع على قواعد البيانات الطبية على الإنترنت من خلال حجب عناوين البروتوكول على الإنترنت، أو حظر السفر، أو محدودية فرص التمويل لمشاركتهم في المؤتمرات العلمية في الخارج أو مشاريع البحوث المشتركة/الدولية.

هاء- المساعدة الإنسانية والأشخاص ضعاف الحال

51- التقت المقررة الخاصة، خلال زيارتها، بجهات فاعلة إنسانية دولية ومحلية تعمل منذ سنوات في البلد. ووصفت هذه الجهات الفاعلة التعقيدات التشغيلية في إيصال المساعدة الإنسانية في مواجهة الجزاءات الانفرادية والإفراط في الامتثال. وأشاروا إلى شدة التعقيد والغموض اللذين يكتنفان أنظمة الجزاءات الانفرادية الحالية المفروضة على الجمهورية العربية السورية وعمليات إصدار التراخيص التي تشكل، إلى جانب الاختلافات الملحوظة بين الدول التي تفرض الجزاءات في نطاق وتفسير تلك النظم والتدابير التقييدية، عقبات خطيرة أمام العاملين في مجال العمل الإنساني تعترض ما يبذلونه من جهود لتجاوز تلك النظم وضمان عدم اعتبار تنفيذ مشاريعهم انتهاكات، مما يتركهم عرضة للعقوبات أو غيرها من العواقب[50]. وأفيد بأنه يتعين على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، فيما يتعلق ببعض السلع، أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيصين أو ثلاثة تراخيص مختلفة إلى السلطات المختصة المختلفة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتنتظر شهوراً حتى تتم الموافقة على طلباتها[51].

52- وغالباً ما تكون أشد المنظمات تضرراً هي المنظمات الأصغر حجماً التي لا تملك الموارد البشرية ولا الوسائل المالية لإجراء تحليل شامل وبذل العناية الواجبة لاتخاذ قرارات وإجراءات مستنيرة. كما أن الاستعانة بمصادر خارجية للحصول على المشورة القانونية، بصرف النظر عن كونها مكلفة، قد تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يقترح المحامون عادة نهُجاً خالية من المخاطر. وكثيراً ما تكون النتيجة الانسحاب التام من أي نشاط أو وقف المشاريع القائمة، خوفاً من العقوبات التي قد تكون قيمتها، في بعض الحالات، أعلى من قيمة المساعدة الإنسانية المقدمة.

53- ومن المسائل التي تسبب إشكالات بالغة عدم وجود فهم وتفسير واضحين من جانب الدول والجهات المانحة لمصطلح "المساعدة الإنسانية"[52]، مما قد يزيد من عدم وضوح نطاق الأنشطة الإنسانية

(49) يتراوح متوسط المرتب الشهري للطبيب بين 000 100 و000 150 ليرة سورية (ما يتراوح بين 30 و50 دولاراً تقريباً). انظر أيضاً Laure Stephan, "Syria faces shortages of doctors", *Le Monde*, 11 June 2022.

(50) انظر أيضاً Justine Walker, prepared for the Economic and Social Commission for Western Asia and the Office of the Resident Coordinator in the Syrian Arab Republic, "Humanitarian impact of Syria-related unilateral restrictive measures" (2016), available at www.documentcloud.org/documents/3114567-Study-on-Humanitarian-Impact-of-Syria-Related.

(51) معلومات مقدمة من إحدى منظمات المجتمع المدني.

(52) Danish Refugee Council and Oxfam, "Aid in limbo: why Syrians deserve support to rebuild their lives" (Oxford, 2019), sect. 5.

المأذون بها. فغالباً ما تُفسر المساعدة الإنسانية تفسيراً ضيقاً باستبعاد التدخلات الإنمائية التي هي في أمس الحاجة إليها والتي يمكن أن تمكّن من اتخاذ إجراءات مؤثرة تحقق نتائج مستدامة. وأي تدخل هيكلي من هذا القبيل (بما في ذلك إعادة بناء البنية التحتية لإمدادات المياه أو الكهرباء أو الغاز) قد ينظر إليه على أنه "إعمار" ومن ثم على أنه عمل من أعمال الدعم لسلطات الدولة الخاضعة للجزاءات. وترى المقررة الخاصة أن الإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية يتوقف على وجود بنى تحتية عاملة في منطقة العمليات (وفي حالة الجمهورية العربية السورية، البنى التحتية المذكورة أعلاه)، يلزم إصلاحها في حالة تلفها، فضلاً عن صيانتها باستمرار، حيث لا يمكن الاستعاضة عنها بفعالية عن طريق هياكل مخصصة قصيرة الأجل أو حلول مجزأة[53].

54- وأشارت أيضاً الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على وجه التحديد إلى الآثار المثبطة على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من جراء أنظمة الجزاءات الموسعة وفرض الجزاءات الثانوية عن طريق قانون قيصر، مما أدى إما إلى وقف المدفوعات الدولية إلى الجمهورية العربية السورية أو إلى حالات تأخير كبيرة، مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة في توقيت إيصال المساعدة المنقذة للحياة. وأعربت في الوقت نفسه عن قلقها إزاء ارتفاع تكاليف عملياتها، لأسباب منها ارتفاع تكلفة الوقود الناجم عن الجزاءات. وحتى عمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها يتأثر بهذه الحالة، مع حدوث تأخيرات خطيرة في المشتريات وتحويل الأموال قد تستغرق، وفقاً لما أفادت عنه التقارير، ما بين 8 أشهر و18 شهراً وتتسبب في خسائر كبيرة في قيمة المعونة الإنسانية بسبب التقلبات غير المنتظمة في أسعار الصرف.

55- وبينما تسلم المقررة الخاصة بوجود اقتطاعات إنسانية للسلع الأساسية، بما فيها الأغذية والأدوية، في لوائح الجزاءات، فإنها تلاحظ الشواغل التي أعرب عنها العاملون في مجال العمل الإنساني فيما يتعلق بعدم قدرة هذه التدابير على التصدي بفعالية للصعوبات التشغيلية المستمرة، فضلاً عن مشكلة الإفراط في الامتثال وتجنب المخاطر من جانب الجهات المانحة والمؤسسات التجارية والمصارف، حتى في حالات الطوارئ. وأثارت المقررة الخاصة شواغل مماثلة في رسائلها إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2022[54]. وفي نيسان/أبريل 2023، وجهت المقررة الخاصة مجموعة جديدة من الرسائل إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لالتماس المزيد من المعلومات عن نطاق وتطبيق وكفاءة التراخيص العامة الاستثنائية المحددة زمنياً (لمدة ستة أشهر) التي اعتُمدت لتسهيل جهود الإغاثة في أعقاب الزلزال الكارثي[55].

56- ولا شك في أن التحديات المذكورة أعلاه وضعف القدرات الوطنية نتيجة للجزاءات المستمرة منذ عقد من الزمان قد أثرا على تقديم برامج الحماية الاجتماعية والمساعدة المنقذة للحياة لجميع السوريين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. وتفيد التقارير بأن 90 في المائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، في حين أن 6 ملايين شخص، وهو عدد مذهل، يتلقون المساعدة من برنامج الأغذية العالمي من خلال مساعدة غذائية شهرية في إطار برنامج "شريان الحياة"[56]. وأُبلغت وزارة الشؤون الاجتماعية

(53) تفيد اليونيسيف بأن مانحين معينين لم يسمحوا للمنظمات الإنسانية بإصلاح شبكات الصرف الصحي المتضررة وكانوا مترددين في منح الإذن بإصلاح البنى التحتية الحاسمة للصحة والتعليم. اليونيسف، "العقوبات وتأثيرها على الأطفال" (نيويورك، 2022).

(54) انظر الرسالتين USA 21/2022، وOTH 106/2022 انظر أيضاً رد الاتحاد الأوروبي (لم ترد الولايات المتحدة).

(55) الرسائل USA 7/2023، وOTH 21/2023، وGBR 6/2023.

(56) انظر www.wfp.org/stories/hunger-poverty-and-rising-prices-how-one-family-syria-bears-burden-11-years-conflict.

والعمل عن انخفاض في العدد الإجمالي لعمالها بعدد 000 300 عامل، حيث يتولى تنسيق برامج الحماية الاجتماعية أساساً ما يقرب من 000 2 منظمة من منظمات المجتمع المدني المسجلة[57].

57- ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، يحتاج ما يقرب من 90 في المائة من الأطفال في الجمهورية العربية السورية إلى المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة[58]، ويتعرض بعضهم ممن ترتبط أوضاعهم بالشوارع للزواج المبكر والتسول وعمل الأطفال وتعاطي المخدرات والاستغلال الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات. ويتعرض العديد من الأطفال لخطر انعدام الجنسية بحكم الأمر الواقع، في ظل افتقارهم إلى إمكانية الحصول على وثائق رسمية. وتسعى المنظمات الإنسانية والدينية جاهدة لتوفير أماكن آمنة ورعاية بديلة وبرامج تعليمية بما لديها من موارد وفرص تمويل محدودة بسبب الحصار المالي. وتفيد التقارير بأن وكالات الأمم المتحدة نفسها تواجه تحديات خطيرة في تنفيذ المشاريع لصالح هؤلاء السكان الضعفاء بسبب الإفراط في امتثال المانحين والإفراط في تجنب المخاطر.

58- ويواجه ما يقرب من 7 ملايين مشرد داخلياً فقدوا منازلهم وسبل عيشهم ظروفاً حرجة، دون أي آفاق حقيقية – في غياب الوسائل المالية وفرص العمل المستدامة – لإعادة بناء حياتهم. ومما يثير القلق بوجه خاص حالة الأسر المعيشية التي تقودها النساء في هذا السياق الحالي لوجود أزمة اقتصادية متنامية، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم بعض الدعم المالي عن طريق التحويلات النقدية وبرامج الدعم الاجتماعي التي تفقد قيمتها الحقيقية في نهاية المطاف بسبب عمليات خفض قيمة العملة وارتفاع الأسعار.

59- ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من مصاعب مماثلة بسبب عدم وجود برامج دعم مخصصة والارتفاع الشديد في أسعار معدات التكيّف، وكذلك كبار السن الذين يضطرون إلى الاعتماد على أفراد أسرهم ليعيشوا حياة كريمة.

60- وفي أعقاب زلزال شباط/فبراير 2023، وعلى الرغم من اعتماد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لوائح لتخفيف الجزاءات لمدة ستة أشهر، لا تزال التقارير تفيد بأن تسليم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وكذلك أي تحويلات مصرفية لهذا الغرض، تستغرق وقتاً طويلاً للغاية وتواجه بالمشاكل. وتفيد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عن إحجام المصارف عن معالجة المعاملات المالية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية أو السوريين.

واو- مجالات أخرى

61- أثر الدمار والجزاءات الانفرادية المطولة، بطرق متعددة، على إمكانية الحصول على التعليم. فيوجد ما يقدر بنحو 2,4 مليون طفل ومراهق خارج المدرسة، مع وجود 1,6 مليون طفل معرضين لخطر التسرب[59]. ويوجد أيضاً نقص خطير في البنية التحتية للمدارس بسبب القيود المفروضة أيضاً على استيراد مواد البناء، بما فيها الأسمنت. ويوجد ما مجموعه 733 8 مبنى مدرسيا خارج الخدمة تماماً (48 في المائة). وفي ريف حمص، زارت المقررة الخاصة مدارس نوافذها وجدرانها وأبوابها محطمة، ولا تزال تُقدم فيها الدروس يومياً؛ وتسعى منظمات المجتمع المدني جاهدة إلى توفير الدعم المالي لإعادة تأهيلها جزئياً. ويحصل ما يتراوح بين 4 و7 في المائة فقط من المدارس على ما يكفي من الكهرباء

(57) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

(58) اليونيسيف، "الجزاءات وتأثيرها على الأطفال".

(59) انظر www.unicef.org/syria/media/13381/file/Syria-Every-day-counts-Cost-of-not-investing-in-Education-BRIEF-June-2023-English.pdf و www.nrc.no/perspectives/2022/creating-spaces-for-hope.

والتدفئة خلال فصل الشتاء، ويحصل أقل من 40 في المائة منها على مياه جارية[60]. وفي الوقت نفسه، ثمة نقص حاد في المعلمين، حيث يقدر المعدل بمعلم واحد لكل 100 طالب[61]. ومتوسط المرتب الشهري في عام 2022 يمثل 5 في المائة فقط من المرتب في عام 2010 (25 دولاراً مقارنة بـ 500 دولار). وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 150 000 معلم قد تركوا نظام التعليم، مع مغادرة بعضهم للبلد ككل. وبالإضافة إلى التحديات القائمة فيما يتعلق بالبنى التحتية وندرة العاملين في مجال التدريس، ثمة عقبة أخرى تعترض التمتع بالحق في التعليم تتمثل في التكاليف المرتفعة للغاية المرتبطة بالتعليم، ويشمل ذلك النقل والقرطاسية وغيرها من المعدات. وفي بعض الحالات، وعلى الرغم من تصميم المعلمين والتزامهم، فإن تكاليف النقل المرتفعة، بما في ذلك ارتفاع أسعار الوقود، هي العقبات الرئيسية التي تحول دون وصولهم إلى مدارسهم وأداء واجباتهم.

62- وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المقررة الخاصة معلومات عن نقص الكتب بسبب عدم توافر الورق وارتفاع أسعاره، حيث لم تطبع وزارة التعليم سوى 40 في المائة من الكتب التي طبعتها في عام 2012 (بانخفاض من 100 مليون إلى 40 مليون كتاب)؛ وقدمت اليونيسف الدعم، في المتوسط، بعدد 1,7 مليون كتاب إضافي سنوياً بين عامي 2020 و2022[62]. ووفقاً للبيانات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقت إعداد هذا التقرير، لم يخصص سوى 56 مليون دولار لقطاع التعليم في الجمهورية العربية السورية من إجمالي 351 مليون دولار مطلوبة وفقاً لخطة ونداء الاستجابة الإنسانية للفترة 2022-2023 (أي 16 في المائة فقط)[63]. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 91 في المائة(قبل عام 2011) إلى أقل من 80 في المائة بحلول عام 2022. وعلاوة على ذلك، أُبلغت المقررة الخاصة بوقف التبادل الأكاديمي والمشاريع العلمية المشتركة وبرامج التدريب للأكاديميين والعلماء والمهنيين السوريين في المؤسسات الأجنبية، ووقف مدفوعات رسوم تعليم الطلاب السوريين في الخارج.

63- وتوقفت السياحة، التي كانت من قبل صناعة مزدهرة تستحوذ على حصة نسبتها 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد وأكثر من 250 000 موظف ومهني، بسبب النزاع والآثار الطويلة الأجل للجزاءات الانفرادية. وتجمدت الاستثمارات الأجنبية خوفاً من الجزاءات الثانوية، وغادرت البلد وكالات السياحة الأجنبية ومجموعات الفنادق، وتسببت القيود المفروضة على السفر والعزلة المالية والاقتصادية، بما في ذلك الحظر المفروض على بطاقات الائتمان والسحب وإدراج أسماء شركات السفر والتأمين الصحي الأجنبية في قائمة الجزاءات، في زعزعة خطيرة لأي جهود لإنعاش القطاع. وتشير التقديرات إلى أن 190 000 وظيفة قد فُقدت بشكل مباشر[64]. وتأثرت السياحة أيضاً تأثراً سلبياً بانهيار صناعة الحرف اليدوية السورية وتراثها غير المادي، ويرجع ذلك أساساً إلى تدمير ورش العمل التقليدية والقيود التجارية والمالية الناجمة عن الجزاءات.

64- وتلاحظ المقررة الخاصة، فيما يرتبط بهذا الأمر وبفرص التعاون الدولي عموما، أثر الجزاءات الانفرادية في قطاع النقل، بما في ذلك النقل الدولي، مع إقدام شركات الطيران الدولية على وقف الخدمات وإدراج شركات الطيران السورية في قائمة الجزاءات، وفرض القيود على شراء قطع الغيار، والتحديثات التقنية والبرمجيات لأسطول الطيران المدني الهزيل أصلاً (ثلاث طائرات فقط). وأُبلغت المقررة الخاصة

(60) وفقاً للبيانات الحكومية، لا يوجد لدى 26 في المائة من المدارس "مصدر لمياه الشرب النقية".

(61) Kinana Qaddour and Salman Husain, “Syria’s education crisis: a sustainable approach after 11 years of conflict” (Middle East Institute, 2022).

(62) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

(63) انظر https://fts.unocha.org/appeals/1088/summary.

(64) معلومات مقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية.

بحالات، في جملة أمور، أُرسلت فيها محركات طائرات إلى شركات أوروبية لإصلاحها وتحديثها، ولم تجر إعادتها، وجُمدت حسابات الخطوط الجوية السورية في الخارج، ولم تُدفع الإيرادات من غرفة المقاصة التابعة لاتحاد النقل الدولي الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، دُمر 80 في المائة مما مجموعه 530 2 كيلومتراً من خطوط السكك الحديدية[65]، وكذلك الحال بالنسبة لـ000 9 كيلومتر من الطرق، مما أثر تأثيراً خطيراً على طرق التجارة الوطنية والدولية وأسعار السلع الأساسية[66]. وقد أسفر إدراج المديرية العامة للمرافئ السورية، والشركتين العامتين لمينائي اللاذقية وطرطوس، والهيئة العامة السورية للنقل البحري، فضلاً عن السفن، في قائمة الجزاءات عن انخفاض العدد الإجمالي للحاويات التي يديرها كل من مرفأي اللاذقية وطرطوس من 000 688 إلى 000 153 حاوية فقط[67].

65- وفيما يتعلق بالثقافة، تلقت المقررة الخاصة معلومات عن وقف المنح الأجنبية، وعدم القدرة على تنفيذ المشاريع الممولة من الخارج لحفظ التراث الثقافي وإعادة القطع الأثرية التي نُهبت من المتاحف والمواقع الأثرية أثناء النزاع.

66- وأثرت الجزاءات الانفرادية المفروضة تأثيراً سلبياً على إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات، والاتصال بالمواقع الشبكية والمنصات الإلكترونية لأغراض التعليم والتدريب والاتصالات والأغراض التجارية، وذلك بحجب عناوين بروتوكول الإنترنت، ووقف المدفوعات عبر الإنترنت[68]، وتقييد التجارة على أساس القاعدة التي تفرض 10 في المائة من المواد أو التكنولوجيا أو البرمجيات التي يكون منشؤها الولايات المتحدة، علاوة على انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. ويحجم مقدمو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبرمجيات والخدمات الإلكترونية الأجانب عن المشاركة في المشاريع خوفاً من احتمال انتهاكها للجزاءات وفرض غرامات عليها[69]، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على تطوير هذه الخدمات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. ولا يتوافر الوجود على الإنترنت لـ37 في المائة من السوريين غير المشمولين بخدمات مشغلي الهاتف المحمول أو الخمسة والأربعين في المائة من السوريين غير المتصلين بخط أرضي بسبب عدم توافر المعدات[70].

زاي- المسائل المتصلة بالشرعية

67- تشير المقررة الخاصة إلى أن التدابير الانفرادية المتخذة دون إذن من مجلس الأمن أو فيما يتجاوز هذا الإذن، والتي لا يمكن وصفها بأنها ردود أو تدابير مضادة، و/أو التي لا تمتثل لمبادئ التناسب والزمانية واحترام القواعد الآمرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، لا تتفق مع القانون الدولي.

68- وحالة الطوارئ الوطنية التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة في عام 2003 كأساس لفرض جزاءات على الجمهورية العربية السورية (تم تمديدها في أيار/مايو 2022) لا تتوافق مع متطلبات المادة 4

(65) المرجع نفسه.

(66) انظر www.arabnews.com/node/1369131/middle-east.

(67) انظر www.shipownersclub.com/publications/syria-sanctions.

(68) في عام 2018، قررت منصتا Coursera وUdemy، اللتان تقدمان دورات تدريبية عبر الإنترنت، حظر موقعيهما الإلكترونيين (بالكامل أو أجزاء منهما) بسبب الجزاءات، انظر https://freedomhouse.org/country/syria/freedom-net/2020.
انظر أيضاً القيود الدولية التي تفرضها منصة Coursera، والمتاحة على الرابط التالي:
www.coursera.support/s/article/208280116-International-restrictions?language=en_US.

(69) للاطلاع على العقوبات المدنية ضد شركة Microsoft بسبب "الانتهاكات المزعومة والواضحة للضوابط والجزاءات الأمريكية المتعلقة بالتصدير"، انظر https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1394.

(70) معلومات مقدمة من وزارة الاتصالات والتقانة.

من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعدم جواز التحلل من حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

69- ووصف الجمهورية العربية السورية بأنها دولة راعية للإرهاب كأساس لفرض جزاءات انفرادية عليها، في غياب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينتهك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

70- وتطبيق الجزاءات والتهديدات الثانوية خارج نطاق الولاية القضائية لرعايا الدول الثالثة وشركاتها ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية. والجزاءات الانفرادية المحددة الأهداف بوصفها إجراء عقابياً تنتهك الالتزامات الناشئة عن الصكوك العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، وكثير منها ذو طابع آمر، بما في ذلك الضمانات الإجرائية وافتراض البراءة.

71- ويشكل تجميد الأصول والممتلكات الأجنبية للمصرف المركزي أو فرض الحظر عليها انتهاكاً للقانون الدولي الذي ينظم حصانة الدول وممتلكاتها، ويطرح من الناحية العملية تحديات خطيرة تحول دون اتخاذ البلد للتدابير الضرورية، من خلال استخدام هذه الأصول، لحماية وتعزيز رفاه جميع المقيمين على أرضه. وتحدث آثار سلبية مماثلة نتيجة للضغط على المؤسسات المالية الدولية للامتناع عن تقديم المساعدة المالية إلى الحكومات الخاضعة للجزاءات، بما في ذلك في شكل قروض يمكن استخدامها للاستجابة للاحتياجات الإنسانية أو الإنمائية العاجلة، مما يشكل حالة تمييز واضحة، لا سيما في حالات الطوارئ.

72- ولا يتفق حرمان البعثات الدبلوماسية السورية وموظفيها من إمكانية فتح حسابات مصرفية واستخدامها، أو تلقي التحويلات المالية لمباشرة الأنشطة الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من الأنشطة التنفيذية، أو الحصول على تأمين للمباني والموظفين للتمتع بحرية التنقل، مع اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

73- ولا تبرر أي إشارة إلى الأهداف المرتكزة على حسن النية أو العواقب الإنسانية السلبية غير المقصودة للجزاءات الانفرادية انتهاك حقوق الإنسان الأساسية أو الالتزامات الدولية للدول تجاه الجمهورية العربية السورية وشعبها. كما أنها لا تتسق مع مبدأ بذل العناية الواجبة في القانون الدولي، الذي يلزم الدول بضمان ألا تنتهك أنشطتها، فضلا عن الأنشطة التي تضطلع بها في إطار ولايتها وتحت سيطرتها، التزاماتها الدولية، بما في ذلك الالتزامات بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

74- ولذلك، ترى المقررة الخاصة أن الجزاءات الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية لا تتفق مع عدد كبير من القواعد القانونية الدولية، وأنها اتُّخذت للضغط على الدولة ومؤسساتها، ولا يمكن تبريرها بوصفها تدابير مضادة أو ردود فعل بموجب قانون المسؤولية الدولية، ومن ثم يمكن وصفها بأنها تدابير قسرية انفرادية.

رابعاً- الاستنتاجات

75- **تلاحظ المقررة الخاصة بقلق بالغ الأثر الإنساني الكارثي المترتب على الجزاءات الانفرادية الأولية والجزاءات الثانوية المفروضة، والتهديد بفرض الجزاءات، وسياسات تجنب المخاطر، والإفراط في الامتثال للجزاءات المفروضة على بلد يعاني من أزمة إنسانية طويلة الأمد ومتنامية، منذ 12 عاماً من النزاع والنشاط الإرهابي، وتدمير البنية التحتية، وجائحة كوفيد-19، والنتائج الاقتصادية الإقليمية غير المباشرة، وملايين المشردين داخليا واللاجئين، والكوارث الطبيعية وعواقبها.**

76- وكانت الآثار السلبية المتعددة الأوجه على الشعب السوري موضعا لتقارير ومناصرة من قبل جهات مختلفة من أصحاب المصلحة، بما فيها كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني والأوساط الأكاديمية. وترحب المقررة الخاصة بهذا العمل وتعرب عن عميق أسفها لعدم قيام المجتمع الدولي باستخلاص الدروس من تلك النتائج واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لما أسمته "الأثر الخانق" للتدابير القسرية الانفرادية[71].

77- والبيانات المتعلقة بطابع الجزاءات الانفرادية المحدد الأهداف كاذبة ومضللة. ومن الناحية العملية، واعتمادا على دور الفرد أو الكيان المستهدف وعمله، وبالإضافة إلى الإفراط الإجمالي في الامتثال، يكون للجزاءات في الغالب تأثير قطاعي بل وشامل، يؤدي من ثم إلى عزل البلد ككل[72].

78- ويترتب على الجزاءات الأولية والجزاءات الثانوية والإفراط في الامتثال أثر اقتصادي واجتماعي واضح على الجمهورية العربية السورية، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على تنفيذ السياسات الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية. وقد منعت الاستثمارات في إعادة تأهيل ومواصلة تطوير البنى التحتية الحيوية المتعلقة بالطاقة والكهرباء، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم، والزراعة وإنتاج الأغذية، والنقل، والطيران المدني، من بين أمور أخرى. ومما يثير القلق البالغ عدم توافر التكنولوجيات الجديدة وقطع الغيار والبرمجيات اللازمة لإصلاح هذه الهياكل الأساسية وصيانتها وتحسينها، وذلك بسبب القيود التجارية والمالية.

79- وتشدد المقررة الخاصة على أهمية الهياكل الأساسية العاملة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والغذاء، والسكن اللائق، والمستوى المعيشي اللائق، والمياه والصرف الصحي، والبيئة الصحية. ويعيش السكان جميعا في ظروف تهدد حياتهم مع نقص حاد في مياه الشرب، ومياه الري، ومرافق الصرف الصحي، والكهرباء، ووقود الطهي، والتدفئة، والنقل والزراعة، والغذاء (بما في ذلك حليب الأطفال)، والعمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والمعدات الطبية، والأدوية، يجعل البلد ضعيفا للغاية ويعتمد على المساعدة الإنسانية. وكل ما سبق يحول أيضاً دون تنفيذ المشاريع الإنمائية والاجتماعية والأكاديمية والثقافية والبيئية والحفاظ على التراث المادي وغير المادي للشعب السوري وإصلاحه، مع ما يترتب على ذلك من عواقب ثقافية وحضارية أوسع نطاقاً.

80- وفي ظل الحالة الراهنة التي تشهد أزمة إنسانية متنامية، وفي أعقاب الزلزال الكارثي الذي وقع في شباط/فبراير 2023، تثني المقررة الخاصة على تصميم جميع العاملين في مجال العمل الإنساني، الدوليين والوطنيين، وما يؤدونه من عمل، وجهودهم الدؤوبة لتقديم مساعدتهم المنقذة للحياة ودعم المبادئ الإنسانية. وتعرب عن بالغ قلقها إزاء التحديات التشغيلية الكبيرة التي يواجهونها في الحصول على التراخيص، حتى بالنسبة للسلع والأنشطة المعفاة، فيما يتعلق بالشراء والتسليم، وفي إجراء المعاملات المالية لأغراض الدفع أو لتقديم الدعم المالي المباشر لمن هم في أمس الحاجة إليه.

81- وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني السوري والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ونظراً لمحدودية نطاق مشاريعها، وعدم توافر المساعدة القانونية والتقنية، والقيود المصرفية وغيرها من القيود المالية، والعقبات اللغوية، فإنها تواجه صعوبات في تأمين التراخيص والأموال.

(71) انظر www.ohchr.org/en/node/104160.

(72) A/76/174/Rev.1.

82- ومن غير المقبول، حتى في اللحظات الملحة للغاية، في حالة الدمار والمعاناة الإنسانية التالية للزلزال، أن يكون التخفيف المؤقت لبعض القيود غير كاف للقضاء على الامتثال المفرط للجزاءات الانفرادية القائمة بين المصارف والمؤسسات التجارية وشركات الشحن والتأمين، والجهات المانحة، مما يحول دون إيصال المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وتحويل الأموال في الوقت المناسب. ولا تزال الإعفاءات الإنسانية واللوائح المعدة لما بعد الزلزال تتسم بالبيروقراطية وارتفاع التكلفة وعدم الفعالة.

83- وما ذُكر من استعدادات وتهديدات بفرض جزاءات ثانوية وعقوبات جنائية ومدنية ضد الأفراد والمؤسسات التجارية والمصارف بزعم التحايل على الجزاءات الانفرادية يحول دون تحويل الأموال، بما في ذلك التبرعات والتحويلات المالية، مما يؤدي إلى تأخيرات هائلة في المشتريات وتسليم سلع منخفضة الجودة أو مقلدة، ويشجع على التهريب والفساد وازدهار السوق السوداء.

84- وقد حال انخفاض الإيرادات الوطنية والتراجع الاقتصادي المطول دون تنفيذ الحكومة لبرامج الدعم الاجتماعي لضمان حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء، والحق في التحرر من الفقر، والحق في الصحة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحق في حياة كريمة، وأعاق إعمال أهداف التنمية المستدامة.

85- ويؤثر تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية على نحو غير متناسب على أضعف قطاعات المجتمع، بما في ذلك المشردون داخلياً، وإن كانت البيانات والروايات التي تلقتها المقررة الخاصة تشهد على ضعف المجتمع السوري ككل. إذ يتزايد الفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع تأثر الأسر المعيشية التي تقودها النساء تأثراً بالغاً، ويتواصل تهميش الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وتعرضهم للتمييز والإساءة مع افتقارهم إلى أي احتمال للحصول على الحماية الاجتماعية المستدامة.

86- ولا سبيل إلى توفير الحماية لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية دون إعادة بناء جميع البنى التحتية الحيوية والخدمات بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة واستمرار تقديم المساعدة الإنسانية دون قيود. ولعل الإبقاء على الجزاءات الانفرادية في ظل الوضع الكارثي الراهن الذي لا يزال يتدهور في البلد بمثابة جريمة ضد الإنسانية ترتكب ضد الشعب السوري كله.

خامساً- التوصيات

87- تذكر المقررة الخاصة جميع الأطراف بالتزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بمراعاة مبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وإقامة حوار هيكلي لتسوية أي نزاعات وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقواعده، والتعاون بحسن نية في التحسين التدريجي للحالة الإنسانية.

88- وتناشد المقررة الخاصة جميع الدول الفارضة للجزاءات القيام بما يلي:

(أ) إزالة جميع التدابير الانفرادية التي فُرضت على الجمهورية العربية السورية ورعاياها وكياناتها دون إذن من مجلس الأمن والتي لا يمكن تبرير استخدامها بوصفها تدابير مضادة وفقاً للقانون الدولي، والتي تمنع، من بين أمور أخرى، إعادة بناء البلد وإعادة إعماره اللذين تشتد الحاجة إليهما، فضلاً عن إعادة بناء حياة الشعب السوري؛

(ب) إزالة جميع القيود المفروضة تحديداً على التجارة والمدفوعات المالية وتسليم السلع الحيوية والسلع الضرورية لإعادة بناء وتشغيل البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الأغذية والأدوية

والمعدات الطبية والمدخلات الزراعية والأسمدة وقطع الغيار والمعدات اللازمة للبنية التحتية الحيوية ومعدات الاتصالات والنقل، التي تعتبر ضرورية لتمتع السوريين بحقوق الإنسان؛

(ج) الإفراج عن أصول المصرف المركزي المحجوزة في المصارف الأجنبية وممتلكات وأصول حكومة الجمهورية العربية السورية والشركات العامة والخاصة، بما في ذلك المشاريع المشتركة، لاستخدامها في الأغراض الإنسانية والإنعاش المبكر والتعمير، بما في ذلك بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة؛

(د) إزالة أي عقبات أمام أداء الممثليات الدبلوماسية والقنصلية للوظائف الدبلوماسية والقنصلية السورية في الخارج، وفقاً للقانون الدولي واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية؛

(هـ) تجنب التهديدات الخطية أو الشفوية أو أي عمل آخر قد يؤدي إلى تطبيق جزاءات انفرادية أو إلى الإفراط في الامتثال؛ وتفسير جميع القيود بأضيق طريقة ممكنة؛ وتقديم استثناءات إنسانية عامة بدلاً من الاستثناءات المخصصة لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ريثما يتم رفع الجزاءات الانفرادية.

89- **وفي السياق الحالي للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وريثما يتخذ أي قرار بشأن استعراض الجزاءات الانفرادية ورفعها بالكامل، تدعو المقررة الخاصة الدول الفارضة للجزاءات إلى القيام بما يلي:**

(أ) الرفع الفوري لأي عقبات تشغيلية وإدارية تعترض إيصال المساعدة الإنسانية دون قيود وفي الوقت المناسب، من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني الدولي والسوري وأي فرد داخل الجمهورية العربية السورية أو خارجها؛

(ب) تقديم توجيهات واضحة ومجانية لجميع العاملين في مجال العمل الإنساني بشأن نطاق لوائح الجزاءات القائمة وتطبيقها؛

(ج) استعراض الإعفاءات المؤقتة القائمة للإغاثة من الزلزال لتوفير ضمانات بعدم المسؤولية لجميع العاملين في مجال العمل الإنساني، دون تمييز، عن أنشطتهم في البلد؛

(د) تمديد الجداول الزمنية لتلك الإعفاءات بمراعاة الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الأطول أجلاً في أعقاب الكوارث الطبيعية.

90- **وتحث المقررة الخاصة حكومة الولايات المتحدة على رفع حالة الطوارئ الوطنية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية لكونها مخالفة للمادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى مواءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي.**

91- **وتذكّر المقررة الخاصة الدول بعدم مشروعية تطبيق الجزاءات الانفرادية خارج الحدود الإقليمية، وتدعو إلى رفع الجزاءات الثانوية وإلغاء التهم الجنائية والمدنية الموجهة إلى الأفراد والكيانات بسبب عدم احترامهم المزعوم أو الظاهر للجزاءات الانفرادية.**

92- **وتدعو المقررة الخاصة الجهات المانحة والمؤسسات المالية إلى الامتناع عن عرقلة عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أو المساس به، إما من خلال بنود فرض الشروط أو بتأخير أو رفض معالجة المعاملات المالية نيابة عنها.**

93- **وتحث المقررة الخاصة المؤسسات التجارية والمؤسسات المالية على العمل وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن المؤسسات التجارية وحقوق الإنسان، والكف عن الامتثال المفرط وسياسات الحد من المخاطر المفرطة، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية والمعاملات الإنسانية والمعدات والمواد اللازمة**

لصيانة البنية التحتية وتطويرها. وتشير إلى التزامات الدول في هذا الصدد بضمان عدم انتهاك الكيانات الخاضعة لسيطرتها أو ولايتها لحقوق الإنسان من خلال عملها أو تقاعسها.

94- وتطلب المقررة الخاصة إلى الدول أن تضمن لحكومة الجمهورية العربية السورية ورعاياها ومؤسساتها التجارية إمكانية الوصول الكافي، على قدم المساواة، إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة في جميع البلدان، بما في ذلك إمكانية دفع الرسوم القانونية والتحكيمية والقضائية. ولا يجوز تعريض المحامين لأي تهديد أو جزاءات أو مخاطر على السمعة أثناء التمثيل في القضايا ذات الصلة في الدول الثالثة أو المنظمات الدولية أو هيئات التحكيم التجارية.

95- وتدعو المقررة الخاصة حكومة الجمهورية العربية السورية إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة، فيما يتعلق بمبادرات الحماية الاقتصادية والاجتماعية، لصالح جميع السوريين، مع التركيز على نحو خاص على أشد الفئات ضعفاً، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية المباشرة.

96- وتدعو المقررة الخاصة حكومة الجمهورية العربية السورية إلى ضمان وصول المساعدة الإنسانية المتاحة إلى جميع المحتاجين.

97- وتحث المقررة الخاصة كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي على مواصلة عملها مع الدول والمؤسسات التجارية والمؤسسات المالية لتيسير شراء السلع الأساسية والأدوية والمعدات الطبية واللقاحات وقطع الغيار والمدخلات الزراعية، ضمن جملة أمور، ومواصلة دعمها لإعادة تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية، مثل المشافي والمدارس ومحطات الإمداد بالطاقة وشبكات توزيع المياه والري.

98- وتطلب المقررة الخاصة إلى جميع الأطراف أن تكفل إشراك المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والرابطات التي تتخذ من الجمهورية العربية السورية مقراً لها دائماً في أي مناقشة وتقييم للحالة الإنسانية في البلد، وتحديد الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، واتخاذ القرارات بشأن الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر وبناء القدرات وإعادة الإعمار.

99- وترحب المقررة الخاصة بعمل حكومة الجمهورية العربية السورية مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (الإجراءات الخاصة)، وتدعو وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، إلى إيلاء الاهتمام الواجب لأثر التدابير القسرية الانفرادية عند دراسة الحالة في البلد.